الأمم المتحدة

A/HRC/17/49

الجمعية العامة

Distr.: General
14 June 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة عشرة
البندان ٢ و٤ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار*

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار منذ التقرير الأخير الذي قدمته المفوضة السامية إلى الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/79)، وهو يغطي الأحداث التي جرت من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١. ويُقدَّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٢٥ الذي طلب فيه المجلس إلى المفوضة السامية تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار في دورته السابعة عشرة.

وعلى الرغم من تراجع حدة الهجمات المباشرة التي تشنها قوات الأمن ضد المدنيين بعض الشيء منذ اعتقال الرئيس السابق لوران غباغبو في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١، ما زالت حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار غير مستقرة، مع وجود أنماط من انتهاكات حقوق الإنسان تشمل الإعدامات بإجراءات موجزة، والإفراط في استخدام القوة، وحالات الاختفاء القسري، والاغتصاب، والتعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والنهب. وبالإضافة إلى ذلك،

* تأخر تقديم هذا التقرير.

الرجاء إعادة الاستعمال

تأثرت قطاعات الصحة والزراعة والتعليم، والاقتصاد ككل بالأزمة التي أعقبت الانتخابات، مما أدى إلى تدهور الوضع الإنساني.

ويثير الوضع في الجزء الغربي من البلد القلق بشكل خاص لأنه شهد بعض أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال التخريب. وأعاد الجمود السياسي إظهار مظالم الماضي التي ساهمت في تأجيج الصراعات الطائفية بين الجماعات العرقية الموالية لغباغبو في المنطقة، ومجتمعات المستوطنين، بما في ذلك إيفواريو المناطق الشمالية والمهاجرون من البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، تصاعدت المواجهات المسلحة بين القوات الجديدة وقوات الأمن الموالية لغباغبو مع تحرك القوات الموالية لواتارا صوب أبيدجان وأسفرت عن أزمة إنسانية واسعة النطاق لها آثارها الخطيرة على حقوق الإنسان. ونظراً لانعدام الأمن وأعمال العنف الأخيرة، فضلاً عن الخوف من الانتقام، قد تواجه كوت ديفوار استمراراً في حالة التشرد الداخلي.

وفي ١٧ آذار/مارس، وقَّع الرئيس واتارا مرسوماً بإنشاء جيش جديد، يسمى القوات الجمهورية لكوت ديفوار وتضم القوات الجديدة وقوات الدفاع والأمن. ومع أن وجود القوات الجمهورية أسهم إلى حد ما في استقرار الوضع الأمني، لا يزال هناك فراغ أمني بسبب ترك العديد من أفراد الشرطة والدرك لوظائفهم في عدد من مناطق الغرب وفي أبيدجان، وبسبب تدمير العديد من مراكز الشرطة ونهبها. وعلاوة على ذلك، تزامن وصول القوات الجمهورية إلى معظم مناطق الغرب والجنوب أيضاً مع أعمال نهب وابتزاز ومصادرة للأملاك الخاصة، ومع حالات توقيف واحتجاز تعسفيين، فضلاً عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة، نفذها جميعها أفراد من القوات الجمهورية.

وسوف تكون العمليات الجارية على الصعيدين الوطني والدولي، لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب أساسية لضمان العدالة والمصالحة في كوت ديفوار. وقد تضطلع لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة التي أعلن الرئيس واتارا عن تأسيسها في حملته الانتخابية بدور هام في هذا الصدد.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٥	٤
ثانياً –	معلومات أساسية	٦-١٠	٥
ثالثاً –	تدهور حالة حقوق الإنسان	١١-٢٠	٦
	ألف– مقتل سبع نساء في إطلاق نار في أبوبو	١٢-١٤	٦
	باء – قصف المناطق المكتظة بالسكان	١٥-١٦	٧
	جيم – المزاعم المتعلقة بوجود مقابر جماعية	١٧-١٨	٨
	دال – الهجمات على قرية أنانكوا كوتي	١٩-٢٠	٨
رابعاً –	انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الـــدولي في غـــرب البلد	٢١-٢٤	٩
خامساً –	انتهاكات حقوق الإنسان في غراند لاهو ودابو وإروبو	٢٥-٢٧	١٠
سادساً –	العنف الجنسي والجنساني	٢٨-٣٠	١١
سابعاً –	التشرد الداخلي واللاجئون	٣١	١٢
ثامناً –	الهجمات على الزعماء الدينيين وأماكن العبادة	٣٢-٣٣	١٣
تاسعاً –	التحريض والعنف ضد الرعايا الأجانب المنحدرين من دول الجماعة الاقتـــصادية لدول غرب أفريقيا والعاملين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	٣٤-٣٩	١٣
عاشراً –	توقيف واحتجاز السيد غباغبو وأعوانه المقربين منه	٤٠-٤٤	١٥
حادي عشر –	حالة حقوق الإنسان بعد اعتقال السيد غباغبو	٤٥-٤٨	١٧
ثاني عشر –	الخلاصة والتوصيات	٤٩-٥٢	١٨
	ألف– الخلاصة	٤٩-٥١	١٨
	باء – التوصيات	٥٢	١٩

أولاً – مقدمة

١- يتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار منذ التقرير الأخير الذي قدمته المفوضة السامية إلى الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/79) ويغطي ما جرى من أحداث في الفترة ما بين ١ شباط/فبراير و٣٠ أيار/مايو ٢٠١١. ويُقدَّم هذا التقرير عملاً بالقرار ٢٥/١٦ لمجلس حقوق الإنسان الذي يطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم إليه في دورته السابعة عشرة تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار.

٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية مشاركتها النشطة في الجهود المتضافرة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز حماية المدنيين في كوت ديفوار.

٣- وأنشأ مكون حقوق الإنسان لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خط مساعدة يعمل على مدار ٢٤ ساعة يمكن من خلاله الإبلاغ عن الانتهاكات. وقد تلقى مركز الاتصال هذا، منذ إنشائه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أكثر من ١٢ ٠٠٠ اتصال، وتبين أنه أداة أساسية لجمع المعلومات في ظل القيود الأمنية الشديدة، وحلقة وصل حيوية بالسكان المدنيين. وقد مكّن خط المساعدة عنصر حقوق الإنسان من تحديد البؤر الساخنة والمناطق الحساسة، وأدى، في بعض الحالات، إلى الحيلولة دون وقوع الانتهاكات عن طريق الإيفاد الفوري لدوريات من الجيش والشرطة.

٤- وكجزء من إجراءات الاستجابة المنسقة من جانب الأمم المتحدة، أوفدت المفوضية بعثةً إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢ إلى ٩ نيسان/أبريل، برئاسة مساعد الأمين العام إيفان سيمونوفيتش. وأجرت البعثة تقييماً لحالة حقوق الإنسان في البلد، وذكّرت جميع الأطراف بواجبها المتمثل في احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبأهمية تقديم الجناة إلى العدالة كشرط مسبق لإحلال السلام الدائم. وسنحت الفرصة لمساعد الأمين العام لعقد لقاء مع الرئيس الحسن واتارا، ومع وزير العدل وحقوق الإنسان جانو أهوسو، ووزير الصحة ألان كواديو. كما تحدث السيد سيمونوفيتش مع آلسيد دجيدجي الذي عينه السيد غباغبو "وزير خارجية" في حكومته. وفي ٤ و٥ نيسان/أبريل، زار السيد سيمونوفيتش، ومعه منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري أموس، مدينتي دويكوي ومان في جنوب غرب البلد، واللتين وردت منهما ادعاءات خطيرة بوقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

٥- وفي ١٣ نيسان/أبريل، شاركت المفوضة السامية، في نيويورك، في المشاورات التي عقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في كوت ديفوار. وشددت على أن كوت ديفوار تتسم بتاريخ طويل من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز، دون أي مساءلة أو جبر للضرر. وشددت على أن المصالحة لن تتحقق دون مساءلة فعلية، وهو أمر مفقود

في كوت ديفوار منذ عقد من الزمن. وأشارت أيضاً إلى أن لجنة تحقيق دولية أنشأها الأمين العام، في عام ٢٠٠٤، حددت هوية المرتكبين المزعومين لهذه الانتهاكات وأوصت بإنشاء آليات للمساءلة لم تنشأ حتى الآن.

ثانياً – معلومات أساسية

٦- اتسمت الفترة التي سبقت ١١ نيسان/أبريل بتصعيد خطير للعنف وتدهور في حالة حقوق الإنسان، الأمر الذي لا يزال يثير قلقاً بالغاً. وفي ٢٨ آذار/مارس، شنت القوات الجمهورية لكوت ديفوار هجوماً عسكرياً وتقدمت بسرعة نحو الجزء الجنوبي من البلد من الجبهتين الشرقية والغربية على السواء، مما دفع العناصر الموالية لغباغبو التي كانت جزءاً من قوات الدفاع والأمن السابقة، التي تشمل الشرطة والدرك، إلى الفرار بأعداد كبيرة، مع انضمام بعضها إلى صفوف القوات الجمهورية لكوت ديفوار، أو إلى الاستسلام، فيما اختارت عناصر أخرى القتال حتى النهاية.

٧- وفي ١١ نيسان/أبريل، أُلقي القبض على الرئيس السابق غباغبو وزوجته وبعض أفراد أسرته والعاملين معه، فيما سلم العديد من قادة قوات الأمن الموالية له أنفسهم للحكومة وتعهدوا بالولاء للرئيس واتارا. واختبأ عدد كبير من جنود الحرس الجمهوري بين السكان، ومعهم أسلحتهم ومنها أسلحة ثقيلة، بينما انسحبت عناصر الميليشيات والمرتزقة وغيرها من العناصر الموالية لغباغبو إلى حي يوبوغون في أبيدجان، حيث واصلت القتال وقامت باستهداف السكان المدنيين. وفي نهاية المطاف، طُردت عناصر الميليشيات والمرتزقة من أبيدجان في ٤ أيار/مايو، فتراجعت إلى غرب كوت ديفوار، حيث واصلت استهداف السكان المدنيين.

٨- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً عمليات اقتتال داخلي مرتبطة بالنزاع على السلطة والمسؤوليات بين ما يسمى بـ"الكوماندو الخفي" وهو جماعة مسلحة معادية لغباغبو، والقوى الأخرى المؤيدة لواتارا. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قُتل إبراهيم كوليبالي، قائد "الكوماندو الخفي"، في معركة بين عناصر "الكوماندو الخفي" والقوات الجمهورية لكوت ديفوار. وكان يُعتبر أحد مؤسسي حركة التمرد في كوت ديفوار. وقد طلبت أسرته، بحسب التقارير، تشريح جثته لمعرفة الظروف الحقيقية التي أحاطت بوفاته.

٩- وأدت الأزمة التي أعقبت الانتخابات إلى تدهور خطير في الحالة الاجتماعية والاقتصادية، ويرجع ذلك جزئياً إلى القتال العنيف الذي شلَّ الحياة في أبيدجان لأيام عديدة، مما اضطر السكان إلى البقاء في منازلهم وليس معهم سوى القليل من الماء والغذاء والدواء أو إلى مغادرة المدينة والبحث عن ملجأ في الريف. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب إغلاق بعض البنوك الرئيسية عقب اقتحام قوات الأمن لمكاتب البنك المركزي لدول غرب أفريقيا

في أبيدجان واحتلالها. وقد أدت الزيادة في أسعار السلع الأساسية وحملة العصيان المدني التي دعا إليها تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام والتزمت بها شركات النقل الرئيسية على نطاق واسع إلى الحد من الإمدادات وكذلك إلى الحد من قدرة شريحة من السكان على شراء المواد الغذائية. وتأثرت خدمات التعليم والصحة تأثراً شديداً، فتوقفت الدراسة في معظم مناطق الشمال وتعطلت كثيراً في بعض الأجزاء من الغرب بسبب الاشتباكات بين الاتحادات الطلابية المتنافسة.

١٠- وأعلن الرئيس واتارا عن إنشاء لجنة للحوار والحقيقة والمصالحة وعيَّن تشارلز كونان باني، وهو رئيس وزراء سابق، رئيساً لها. وقد أُعرب عن بعض القلق إزاء عدم التشاور بشأن هذه اللجنة وإزاء محاولة دفع العملية من خلال التسريع في تعيين المفوضين دون تحديد واضح لاختصاصاتهم أو للإطار القانوني لعمل اللجنة.

ثالثاً - تدهور حالة حقوق الإنسان

١١- تدهورت حالة حقوق الإنسان بشكل كبير في الفترة التي سبقت القبض على السيد غباغبو. وقد وردت تقارير عن استخدام مفرط وعشوائي للقوة ضد المدنيين وعن عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو إعدام بإجراءات موجزة، وعن حالات اختفاء قسري وتعذيب واعتقال واحتجاز تعسفيين وابتزاز وعنف جنسي وجنساني قامت عملية حقوق الإنسان في كوت ديفوار بالتحقيق فيها. ويعرض هذا التقرير أهم النتائج التي توصل إليها هذا التحقيق.

ألف - مقتل سبع نساء في إطلاق نار في أبوبو

١٢- ثمة مثال نموذجي على تدهور حالة حقوق الإنسان هو مقتل سبع نساء في أبوبو في ٣ آذار/مارس. وقال شهود إن أكثر من ٣ ٠٠٠ امرأة تجمعن في ٣ آذار/مارس عند مفترق طرق (دوار) أبوبو أنادور للانطلاق في مظاهرة كانت تنوي التوجه نحو محطة السكة الحديدية للمطالبة برحيل الرئيس لوران غباغبو. وكان في المظاهرة نسوة يغنين ويرقصن في أجواء احتفالية وسلمية في انتظار تحرك المظاهرة، كما كن يلوحن بلافتات، من بينها لافتة تدعو الرئيس غباغبو إلى التنحي. ووفقاً للتقارير، وصل إلى مكان الحادث عناصر من قوات الدفاع والأمن على متن ثلاث سيارات دفع رباعي وعربتين مدرعتين إحداهما تابعة للواء مكافحة الشغب، ودون سابق إنذار، فتح الجنود النار عشوائياً على المتظاهرات مما أدى إلى مقتل ست نساء على الفور، بينما توفيت امرأة سابعة في الطريق إلى المستشفى وجُرحت عدة نساء أخريات.

١٣- وتمكنت شعبة حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أن تثبت أن المظاهرة النسائية كانت سلمية في أبوبو، مما يجعل استخدام عناصر قوات الدفاع والأمن للقوة، ولا سيما القوة المميتة، بفتح النار دون تحذير، انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان في الحياة وحرية التعبير والتجمع. والتقى الفريق مع العاملين في مستشفى جنوب أبوبو، حيث تلقى معظم الضحايا العلاج، لكنهم لم يتمكنوا من زيارة المستشفى نفسها بسبب رفض السلطات الطبية لهذه الزيارة، لدواع أمنية. وأظهرت لقطات فيديو صورها شاهد تفاصيل مروعة عن مسار الحادث وقد نُشرت اللقطات في وقت لاحق على شبكة الإنترنت.

١٤- ورغم نفي معسكر غباغبو أي ضلوع لعناصر قوات الدفاع والأمن في الحادث، أكدت التحقيقات وجود هذه العناصر في المنطقة وأنها أطلقت النار بالفعل على المظاهرة السلمية. وكما هو الحال في الأحداث السابقة، لم يتخذ معسكر غباغبو أي خطوات ملموسة لتحديد مرتكبي هذه الأعمال ومساءلتهم.

باء - قصف المناطق المكتظة بالسكان

١٥- اتسمت الفترة التي سبقت ١١ نيسان/أبريل أيضاً بقصف عشوائي للمناطق المكتظة بالسكان في أبيدجان مثل أبوبو التي تُعتبر معقل الرئيس واتارا. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١١ قُتل ثلاثة أطفال تبلغ أعمارهم ١٢سنة و٦ سنوات وسنتين على التوالي، جراء قذائف أطلقتها قوات الدفاع والأمن خلال القتال. وتشير الأدلة التي جُمعت في الموقع إلى أن قوات الدفاع والأمن استخدمت أسلحة ثقيلة، بما في ذلك الصواريخ وقذائف الهاون، لمهاجمة "الكوماندو الخفي" المؤلف من عناصر مسلحة مؤيدة للرئيس واتارا في منطقة أبوبو. وفي ١٥ آذار/مارس، تفاقم تدهور الحالة الأمنية في أبيدجان. وسُمع دوي الرصاص والمدفعية الثقيلة في أحياء عدة في أبيدجان خلال اشتباكات بين عناصر من قوات الدفاع تدعمها الميليشيات وعناصر "الكوماندو الخفي"، واشتباكات أخرى بين عناصر قوات الدفاع والأمن وأنصار تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام. وأشارت التحريات الأولية إلى مقتل خمسة مدنيين على الأقل وإصابة ٤٠ آخرين خلال هذه الاشتباكات.

١٦- كذلك ورد تقرير يفيد عن قصف، في ١٧ آذار/مارس، لمنطقة مكتظة بالسكان في أبوبو، بما في ذلك عدد من المنازل والسوق المحلية. وأسفر هذا الهجوم عن مقتل أكثر من ٢٥ مدنياً وجرح أكثر من ٤٠ آخرين. وقد بدت آثار القصف واضحة في جميع أنحاء السوق ودمرت القذائف ثلاثة منازل على الأقل في منطقة قرى الأطفال التابعة لمنظمة إغاثة الأطفال (SOS) مما أسفر عن مقتل شخص واحد كان نائماً وقت الحادث. وتمكنت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من خلال جمع الشظايا من مكان الحادث، من إثبات استخدام قذائف من عيار ٨١ ملم. وتبين من تحليل الحفر التي أحدثتها القذائف،

ومن تصريحات متطابقة لشهود، أنه تم إطلاق القذائف من قاعدة كامب كوماندو التابعة لقوات الدفاع والأمن والواقعة إلى الشمال مباشرة من منظمة قرى الأطفال.

جيم - المزاعم المتعلقة بوجود مقابر جماعية

١٧- في ١٤ و١٦ آذار/مارس، تمكن موظفو عملية الأمم المتحدة المعنيون بحقوق الإنسان أخيراً من الوصول إلى المواقع المزعومة في منطقة ندوتري للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بوجود مقابر جماعية بعد محاولتين سابقتين للوصول إليها في ٢٠ و٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أعاقتهما القوات الموالية لغباغبو[(١)]. ولم يجد فريق التحقيق أي أدلة أو آثار تعزز هذه المزاعم. بيد أنه أُبلغ بوجود ٢٥٠ جثة على الأقل تبدو عليها آثار أعيرة نارية في مشرحة أنيما (القريبة من ندوتري)، وقد أُحضرت غالبيتها إلى المشرحة خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، وهي فترة تتزامن مع الفترة التي أُبلغت فيها شعبة حقوق الإنسان بالمزاعم الأولى المتعلقة بوجود مقابر جماعية.

١٨- وتم التحقق من وجود مقابر جماعية في ٦ أيار/مايو في يوبوغون، حيث وجدت شعبة حقوق الإنسان ١٠ مواقع في حي دوكوريه غير البعيد عن مركز الشرطة في الدائرة السادسة. وأشارت مصادر موثوقة، وتأكيدات إضافية من أسر بعض الضحايا، وشهود إضافيون إلى دفن ٦٨ جثة في عشرة أماكن مختلفة. وقد دفنت إحدى وثلاثون جثة وإحدى وعشرون جثة في أكبر موقعين من مواقع الدفن. وذكرت التقارير أن الضحايا، ويعتقد أن جميعهم من الذكور، قتلوا على أيدي الميليشيات الموالية لغباغبو والمرتزقة في ١٢ نيسان/أبريل، عقب إلقاء القبض على الرئيس غباغبو. وأشار أشخاص قابلتهم شعبة حقوق الإنسان أن رجال الميليشيا الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية ويحملون بنادق كلاشنيكوف هاجموا المنازل في مجموعات صغيرة واعتقلوا أشخاصاً قاموا في وقت لاحق بإعدامهم بإجراءات موجزة.

دال - الهجمات على قرية أنانكوا كوتي

١٩- في ٨ آذار/مارس، اضطلعت شعبة حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمهمة في قرية أنانكوا كوتي، أبوبو، أبيدجان، للتحقيق في تقارير عن هجوم رجال مسلحين على القرية نتج عنه مقتل ١٥ شخصاً على الأقل، وإصابة الكثيرين وتدمير ممتلكات. ولم تستطع البعثة تأكيد أعداد الوفيات بشكل مباشر، لكنها لاحظت أن القرية وقعت تحت سيطرة عناصر من "الكوماندو الخفي"، ترتدي ملابس مدنية وتحمل بنادق

(١) كانت المنطقة تحت سيطرة "الكوماندو الخفي" اعتباراً من ١٤ آذار/مارس.

وسكاكين وقذائف صاروخية. ويبدو أنها منضبطة ومنظمة وتعمل على ما يبدو في إطار تسلسل قيادي واضح وتؤدي التحية العسكرية. وأوضح الزعيم الظاهر للمجموعة أنه بعد الدعوة التي وجهها "وزير الشباب" في حكومة غباغبو وزعيم "الوطنيون الشباب" شارل بليه غوديه إلى الميليشيات التابعة له، في ٢٨ شباط/فبراير، إلى إقامة حواجز على الطرق في جميع أنحاء أبيدجان، ورصد حركة جميع المركبات، رد أنصار السيد بليه غوديه من جماعة إبرييه العرقية بوضع حواجز على الطرق ومهاجمة المدنيين من جماعة ديولا العرقية، والتبليغ عنهم لقوات الدفاع والأمن. وقال الزعيم إن مجموعة رجاله تدخلت، في ٥ آذار/مارس، لحماية جماعة ديولا من هجمات جماعة إبرييه.

٢٠- وخلصت البعثة إلى أن جميع أعضاء جماعة إبرييه فروا من القرية. ولم يبق فيها سوى أربعة أشخاص من المرضى المسنين وثلاثة رجال وامرأة واحدة تركتهم أسرهم في القرية. وتشير المعلومات التي حصلت عليها البعثة إلى أن القرية تعرضت لهجوم عنيف من جانب أعضاء الكوماندو الخفي، مما تسبب بنزوح جماعي عشوائي لحوالي ٣٣٠ ٥ قروياً. ونتيجة الهجوم على جماعة إبرييه العرقية، رد شباب قرية بلوكهاوس في كوكودي، التي تسكنها جماعة إبرييه العرقية، في ٩ آذار/مارس باستهداف مواطني غرب أفريقيا، ولا سيما مواطني بوركينا فاسو ومالي والسنغال، من خلال إحراق منازلهم ومحالهم التجارية ومسجد محلي، مما دفع السكان إلى الفرار من المنطقة.

رابعاً - انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في غرب البلد

٢١- أصبحت حالة حقوق الإنسان في غرب البلد مصدر قلق كبيراً خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل بعد ملاحظة وجود نمط من انتهاكات لحقوق الإنسان والتجاوزات، لا سيما في دويكويه، وبلوليكان، وتوليبلو وزوان هونيان. وبلغت الانتهاكات ذروتها عند وصول عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار إلى هذه المناطق في آذار/مارس وتوجّهها جنوباً نحو أبيدجان. وتسببت الهجمات والهجمات المضادة التي نفذها إيفواريون وجاليات مهاجرة، بمساعدة مجموعات المرتزقة والميليشيات الجيدة التكوين، في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وعواقب وخيمة على المستوى الإنساني، وبخاصة ما يتعلق بالنساء والأطفال والمسنين. وأدت المواجهات اللاحقة بين القوات الجمهورية والقوات الموالية لغباغبو إلى حالات قتل جماعي وتدمير للممتلكات.

٢٢- وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أوفدت بعثة تحقيق تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى الغرب حيث أمضت أكثر من شهر، وأجرت تحقيقاً شاملاً في منطقة مويان كافالي ومنطقة الديزويت مونتاني. وتمكن الفريق من إثبات حدوث انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، في الفترة من ١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، في غرب كوت ديفوار. وارتكب كل من أنصار غباغبو (عناصر قوات الدفاع والأمن، وأفراد تنظيم "الوطنيون الشباب"، ومرتزقة ليبيريون وجماعات الحراسة) والقوات الموالية لواتارا (عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار والدوزو (الصيادون التقليديون))، هذه الانتهاكات التي شملت إعدامات بإجراءات موجزة، وحالات اختفاء قسري، واغتصاب، وتعذيب، ومعاملة قاسية ومهينة ولا إنسانية، وحالات توقيف واحتجاز تعسفي وحرق وسلب ونهب في مويان كافالي ومنطقة الديزويت مونتاني.

٢٣- وخلصت البعثة إلى أنه تم قتل ما لا يقل عن ١ ٠١٢ شخصاً، بينهم ١٠٣ نساء و٤٢ طفلاً، في المنطقتين، وسجلت حالات اغتصاب تتعلق بالأزمة طالت ٤٦ امرأة بينهن نساء حوامل وفتاتان قاصران، واشتباكات طائفية متكررة ومواجهات عنيفة بين عناصر قوات الدفاع والأمن تساعدها الميليشيات والمرتزقة والقوات الجمهورية ومقاتلي الدوزو. ومن بين القتلى البالغ عددهم ١ ٠١٢، قُتل ٩٤٤ في منطقة مويان كفالي و٦٨ في منطقة الديزويت مونتاني. وتجدر الإشارة إلى مقتل ٥٠٥ شخصاً في دويكويه لوحدها. ومن العدد الإجمالي للقتلى، كان هناك ٣٤١ قتيلاً من طائفة غيري و١٥٩ من بوركينا فاسو، و١٠٠ من طائفة مالينكيه، و٦٨ من مالي، و٣٠ من جماعة باولي، و٣٢ من جماعة ياكوبا و٦ من رعايا غينيا، و٥ من بنن و٣ من ليبيريا وسنغالي واحد وغاني واحد. وأصيب ما لا يقل عن ٥٨٦ شخصاً آخر بالرصاص أو المناجل وتلقوا المساعدة الطبية من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود، فرع بلجيكا. كما لوحظت أعمال سلب ونهب وإشعال حرائق في كل المناطق وعلى نطاق واسع. ونُهبت المستشفيات والعيادات وصوامع الحبوب في عدد كبير من المحليات والقرى.

٢٤- وخلصت البعثة أيضاً إلى أن الكثير من الناس ماتوا من الجوع وسوء التغذية والمرض أو غرقاً أثناء عبورهم الحدود مع ليبيريا في محاولة لطلب اللجوء في منطقة آمنة. وأدى القتال وما تلاه من أعمال نهب وحرق للأملاك إلى أزمة إنسانية خطيرة. وتحدث، نتيجة لذلك، حالات نزوح كثيف للسكان داخلياً وعبر الحدود. ولا تزال الأوضاع المعيشية في مخيمات المشردين داخلياً، ولا سيما في مخيمات البعثة الكاثوليكية في دويكوي، حيث لجأ ما لا يقل عن ٥٠٠ ٢٧ شخص، أوضاعاً مزريةً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توفي ما لا يقل عن ٤٠ شخصاً في مخيمات البعثة الكاثوليكية نظراً لسوء الظروف الصحية والإصحاحية.

خامساً - انتهاكات حقوق الإنسان في غراند لاهو ودابو وإروبو

٢٥- وردت تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان، شملت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة وتدمير ممتلكات، ارتكبها أكثر من ٢٠٠ من رجال الميليشيات والمرتزقة الليبيريين المنسحبين في دابو وإيروبو وغراند لاهو، وهي مدن ساحلية تقع غرب

أبيدجان. وفي ٤ أيار/مايو، قُتل ٥٥ شخصاً على الأقل على يد الميليشيات والمرتزقة الليبيريين الذين كانوا ينسحبون إلى منطقة الحدود مع ليبيريا بعد أن هُزموا في يوبوغون، في ٣ أيار/مايو على يد القوات الجمهورية. وذكر شهود أن معظم القتلى من المدنيين وأن من بينهم عدداً من عناصر القوات الجمهورية فضلاً عن العقيد أهوما بروها نيثانائيل الذي تعرضت قافلته لكمين نصبته الميليشيات والمرتزقة في منطقة غراند لاهو. وأُبلغ أيضاً عن العديد من حالات تدمير الممتلكات، بما في ذلك المنازل والمتاجر التي يملكها أشخاص يعتقد أنهم من أنصار واتارا.

٢٦- وما زال وجود الميليشيات والمرتزقة في مناطق نائية أو في ليبيريا المجاورة يهدد السلام والاستقرار في البلد، ويقوض أي محاولات لتحقيق استدامة التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين مختلف الطوائف. وفي ٩ أيار/مايو، أوفدت بعثة لتقصي الحقائق إلى دابو وإيروبو وغراند لاهو للتحقق من مزاعم مفادها أن المرتزقة الليبيريين قاموا بأعمال قتل جماعي. وخلصت البعثة إلى أن ما لا يقل عن ١٧ مدنياً و٦ عناصر من القوات الجمهورية قتلوا في إيروبو بينما قُتل ٢٢ مدنياً وأربعة عناصر من القوات الجمهورية في غراند لاهو. أما القتلى في غراند لاهو فهم سبعة مدنيين وثلاثة عناصر من القوات الجمهورية.

٢٧- ويخشى أن تستمر حملة استهداف المدنيين وقتلهم دون تمييز ما لم تتم السيطرة على الميليشيات والمرتزقة الذين انسحبوا بعد أن طردتهم القوات الجمهورية من ضواحي يوبوغون وأبوبو، وما لم يتم نزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في مناطقهم و/أو بلدانهم الأصلية. كما يمكن لتلك الجماعات المسلحة أن تهدد أيضاً الاستقرار الإقليمي عن طريق عرض خدماتها على قوات مقاتلة أخرى في البلدان المجاورة. ويثير ذلك مخاوف أمنية خصوصاً في ليبيريا التي ما زالت تتعافى من إرث الصراعات المسلحة وسوف تجري انتخابات في عام ٢٠١١. وتتحمل ليبيريا وغانا وطأة الوضع في كوت ديفوار، من حيث تدفق اللاجئين إليهما، وحركات التمرد العابرة للحدود وانتشار الأسلحة الصغيرة.

سادساً - العنف الجنسي والجنساني

٢٨- تم الإبلاغ عن عدد من حالات العنف الجنسي والجنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكن الشاغل الأساسي لا يزال يتعلق بحصول الضحايا على المساعدة المناسبة، خصوصاً خلال النزاع، أي عندما أغلقت معظم العيادات أبوابها أو تضررت بشكل خطير. ومع ذلك، واصل أصحاب المصلحة المعنيون معالجة الحالات الفردية التي أُبلغوا بها. وقامت شعبة حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتوثيق الحالات التالية، علماً أن العديد من الحالات الأخرى لم يُبلَّغ عنها على أغلب الظن.

٢٩- في ٧ شباط/فبراير، نصب مسلحون مجهولون كميناً لحافلة في فينغولو (خمسة كيلومترات شمال دويكوي) وقاموا باغتصاب خمس نساء. وزُعم أن أفراداً من القوات الجديدة قاموا، في ٢٧ شباط/فبراير، باغتصاب امرأة في الثالثة والعشرين من عمرها في منطقة سيبوني الثانية (٢٠٠ كلم شمال بواكيه). كما زُعم أن أفراداً من إحدى الميليشيات اقتحموا في ١٩ آذار/مارس منزلاً في وليامسفيل، واغتصبوا ثلاث فتيات ماليات. وفي ٣ أيار/مايو، قام رجال يعتقد أنهم من القوات الجمهورية باغتصاب امرأة عمرها ٣٢ سنة في حي يوبوغون - سيبوريكس. ووقع الحادث عندما عثر الرجال عليها تختبئ في مبنى إحدى الكليات. وقالت الضحية لموظفي عملية الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان إن المهاجمين كانوا مسلحين ويرتدون الزي العسكري، وأضافت أنهم اتهموها بمساعدة الميليشيات. في إحدى حالات الاغتصاب التي وثقتها شعبة حقوق الإنسان، أدى الاعتداء إلى وفاة الضحية. وفي ١٧ أيار/مايو، تعرضت فتاة في السابعة عشرة من عمرها لاغتصاب جماعي في حي بيتي باري في كورهوغو. وقالت الفتاة إنها احتُجزت حوالي الساعة الواحدة صباحاً على يد مجموعة من ستة رجال زعموا أنهم من جماعات الحراسة التابعة للدوزو (الصيادين التقليديين).

٣٠- وفي ليلة ٢٢ أيار/مايو، زُعم أن شقيقتين تبلغان السابعة من العمر جرى اختطافهما عندما كن يلعبن خارج منزلهن في الحي الـ٢٢٠ مسكناً في ياموسوكرو. وبعد تفتيش قامت به العائلة والجيران، عُثر على إحداهن وهي في حالة صدمة قرب مدرسة ظاهر الابتدائية الحكومية في حين تم العثور على جثة الفتاة الأخرى في أدغال قريبة. وكشفت التحاليل الطبية أن الفتاة المتوفاة تعرضت للاغتصاب والاعتداء الجسدي قبل وفاتها. وقام رجل مسلح مجهول الهوية باغتصاب امرأة عمرها ٢٧ عاماً في ليلة ١-٢ أيار/مايو ٢٠١١ في حي زانزان في بوندوكو. وتلقت جميع الضحايا العناية الطبية اللازمة.

سابعاً - التشرد الداخلي واللاجئون

٣١- أدى ارتفاع مستوى انعدام الأمن إضافة إلى المواجهات المسلحة بين قوات الأمن الموالية لغباغبو والقوات الجديدة/القوات الجمهورية والكوماندو الخفي، فضلاً عن الاشتباكات بين الطوائف في أنحاء كثيرة من غرب البلد، إلى أزمة إنسانية نجم عنها تشرد جماعي للسكان. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١، كان ما لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخلياً، بينهم ٥٠٤ ١٣ في أبيدجان و١١٠ ٤٤ في الغرب (دانانيه ودويكويه وغيغلو). ويقيم أكثر من ٧٠ في المائة من المشردين مع عائلات مضيفة. وتشكل الأضرار الواسعة النطاق التي أصابت المنازل والبنى التحتية، وحالة انعدام الأمن المستمرة وعدم قدرة الدولة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم تحدياً لعملية العودة،

وقد تواجه كوت ديفوار حالة تشرد طويلة الأمد. وقد لجأ ما يقدر بنحو ٢٦٦ ١٨٧ إيفواري إلى بلدان مجاورة، وخصوصاً إلى ليبيريا.

ثامناً – الهجمات على الزعماء الدينيين وأماكن العبادة

٣٢- كانت هناك هجمات ضد أماكن العبادة والزعماء الدينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير صاحبتها عواقب على حقوق الإنسان للضحايا. ففي ١٣ آذار/مارس، قُتل إمام المسجد المحلي في منطقة بورت بويه الثانية، يوبوغون، على يد عناصر من قوات الدفاع والأمن. وفي ١٥ آذار/مارس، قُتل شخصان وأصيب ١٨ على الأقل بينهم طفل عمره سنة وأربع نساء خلال هجوم بقنبلة يدوية شنه مجهولون على مسجد أتيكوبيه. وفي ليلة ١٩ آذار/مارس، قتل زعيم محلي مسلم، هو إمام وليامسفيل المالي الجنسية، على يد عناصر من قوات الدفاع والأمن وبمساعدة الميليشيات، أمام مسجده، خلال عملية عسكرية في حي وليامسفيل في أبيدجان. وأفيد أيضاً أن ابنه أصيب بجروح خطيرة خلال الحادث نفسه.

٣٣- وفي حادث منفصل، أُبلغ عن قيام مجموعة من القوات الجمهورية كان أفرادها مدججين بالسلاح بمداهمة مقر المعهد اليسوعي للتكنولوجيا في أنغريه، أبيدجان. وذُكر أنهم قاموا، خلال الهجوم، بتهديد وترهيب ما لا يقل عن ستة رجال دين بمن فيهم رئيس الجامعة واعتدوا جسدياً على أحدهم بينما طُلب منهم تسليم الأموال والأشياء الثمينة التي كانت في حوزتهم. كما قام المهاجمون بتفتيش المبنى ومصادرة سبعة حواسيب وعدد من الهواتف النقالة. ونُقل عن أحد أعضاء القوات الجمهورية قوله إن الهجوم على المعهد جاء رداً على الهجمات التي تعرضت لها المساجد وفي إطار التصور السائد بأن الكنيسة الكاثوليكية أيدت السيد غباغبو وأن المعهد كان يُستخدم لإخفاء الأسلحة. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم العثور على أي سلاح. وفي أيار/مايو، شن عناصر القوات الجمهورية هجوماً على الكنيسة المعمدانية في يوبوغون وألقوا القبض على ٥٦ شخصاً واحتجزوهم في جيسكو قبل الإفراج عنهم بعد تدخل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

تاسعاً – التحريض والعنف ضد الرعايا الأجانب المنحدرين من دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والعاملين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٣٤- بث معسكر غباغبو، من خلال وسائل الإعلام التابعة لهيئة البث الإذاعي والتلفزة الإيفوارية الحكومية، وبشكل منتظم، رسائل تحرض في محتواها على كراهية الأجانب وتستهدف بالتحديد العاملين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأنصار تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام، ومواطني الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية

لغرب أفريقيا. وبثت الإذاعة والتلفزة الإيفوارية بانتظام معلومات مشوهة تهدف إلى تشجيع الجمهور، وبخاصة "الوطنيون الشباب"، للهجوم على موظفي عملية الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد السيد بليه غوديه، زعيم "الوطنيون الشباب" اجتماعات في عدة أحياء في أبيدجان، وأصدر تصريحات عبر الإذاعة والتلفزة الإيفوارية، في مناسبات عديدة، أمر فيها أعضاء تنظيمه إلى عرقلة عمل العملية بشكل مباشر وبجميع الوسائل الممكنة، وهو الأمر الذي يتضح من إعلانه يوم ٢٤ شباط/فبراير على الإذاعة والتلفزة. وقبل هذه الدعوة، دعا السيد بليه غوديه، في ٥ شباط/فبراير، خلال اجتماع في ساحة الجمهورية في أبيدجان، أعضاء قيادته إلى الهجوم على قافلة من الوحدات العسكرية العاملة في إطار عملية الأمم المتحدة.

٣٥- وفي سياق الصراع في مرحلة ما بعد الانتخابات، استهدفت المجموعات الموالية لغباغبو رعايا الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، وخصوصاً رعايا بوركينا فاسو وغينيا ومالي ونيجيريا وتوغو، وذلك بدعم من قوات الأمن. ووثّقت شعبة حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عدداً متزايداً من حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد مواطني دول الجماعة، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة، وحالات الاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان، فضلاً عن تدمير الممتلكات الخاصة.

٣٦- وفي شباط/فبراير، شارك "الوطنيون الشباب"، بصورة متزايدة، في قتل مواطنين من بعض دول غرب أفريقيا. وفي نمط متكرر من الهجمات، هاجموا مواطني بوركينا فاسو ومالي وانهالوا عليهم بالضرب وأحرقوهم حتى الموت وسط الشوارع. وفي ٣ شباط/فبراير، قام "الوطنيون الشباب" بإحراق مواطن من بوركينا فاسو حتى الموت بعد أن اتهموه بالانتماء إلى "المتمردين". وفي الفترة ما بين ٢٨ شباط/فبراير و٥ آذار/مارس، أحرقوا ثلاثة مواطنين من مالي حتى الموت في حي يوبوغون في أبيدجان. وفي ٢٤ شباط/فبراير تعرض زعيم أحد مجتمعات مواطني بوركينا فاسو في لوفيغييه (٢٢ كلم من أغبوفيل) لهجوم شنه حشد من القرويين قاموا بحرقه حتى الموت انتقاماً لمقتل قريب لهم في القرية في اشتباكات وقعت في أبوبو في الحي المسمى PK 18. وأدى هذا الحادث إلى نزوح جماعي لمواطني بوركينا فاسو من المنطقة.

٣٧- وفي ٢١ آذار/مارس، أجرت شعبة حقوق الإنسان مقابلات مع مجموعة من خمسة نيجيريين فروا في ٢٠ آذار/مارس من حي وليامسفيل في أبيدجان بسبب استمرار هجمات يشنها مدنيون مسلحون على مساكنهم. وقال أحدهم إن أربعة مدنيين مسلحين ومقنعين اقتحموا منزله في ١٧ آذار/مارس حوالي منتصف الليل، واعتدوا عليه جسدياً وسرقوا منه ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي تحت التهديد بالقتل، قائلين إن جنسيته هي السبب. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ الفارون شعبة حقوق الإنسان بمقتل ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص، بينهم امرأتان،

في ليلة ١٩-٢٠ آذار/مارس في وليامسفيل خلال غارة مماثلة. وتحقق شعبة حقوق الإنسان في هذه الحالات.

٣٨- وبفعل التحريض الذي تبثه هيئة الإذاعة والتلفزة، قام "الوطنيون الشباب" بمهاجمة عملية الأمم المتحدة وعرقلوا حركتها في أبيدجان وبعض الأجزاء الغربية من البلد. فعلى سبيل المثال، تعرضت مركبة تابعة للأمم المتحدة لهجوم في ٥ شباط/فبراير بين مستشفى بيسام، وهو مستشفى محلي في كوكودي، ومقر العملية، فيما أقام "الوطنيون الشباب"، في حالات عدة، حواجز على الطرق لتوقيف سيارات الأمم المتحدة وتفتيشها وترهيب موظفيها. وتعرضت قوافل العملية المسافرة من المناطق وإليها للعديد من عمليات التفتيش والمراقبة فيما مُنعت قوافل أخرى من المرور عبر حواجز أقامتها ميليشيات موالية لغباغبو.

٣٩- ورغم صدور بيان عن مجلس الأمن في ٣ آذار/مارس أدان فيه ما تقوم به قوات السيد غباغبو من تهديد لموظفي الأمم المتحدة وعرقلة لعملهم وتنفيذ أعمال عنف بحقهم، أُطلقت قذيفة هاون على مقر عملية الأمم المتحدة بعد ظهر يوم ٣١ آذار/مارس، قيل إن القوات الموالية لغباغبو هي التي أطلقتها. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي ٢ نيسان/أبريل، أصيب أربعة أفراد من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بجراح بنيران قوات موالية لغباغبو أثناء مهمة إنسانية في أبيدجان. كما وثّقت شعبة حقوق الإنسان التهديدات بالموت التي تعرض لها موظفو العملية. وفي نيسان/أبريل، قال رجل كان يعمل سائقاً لحساب عملية الأمم المتحدة خلال الانتخابات التي جرت في أبيدجان لضباط عملية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنه تلقى تهديدات بالموت من رجال مسلحين زاروا منزله في مناسبتين منفصلتين. وفي السياق نفسه، منع ضباط إنفاذ القانون في المطار موظفة من موظفي حقوق الإنسان كانت عائدة إلى كوت ديفوار بعد انتهاء إجازتها من دخول المطار بعد أن تحرشوا بها وأعادوها عنوة إلى الطائرة، مما اضطرها إلى العودة إلى وطنها.

عاشراً - توقيف واحتجاز السيد غباغبو وأعوانه المقربين منه

٤٠- في ١١ نيسان/أبريل، ألقت القوات الجمهورية القبض على السيد غباغبو وزوجته سيمون غباغبو، في قبو القصر الرئاسي، وقامت بنقلهما إلى فندق الغولف. كما اعتُقل في الوقت نفسه حوالي ١٢٠ شخصاً آخرين اقتيدوا أيضاً من القصر الجمهوري إلى فندق الغولف. وأُفرج عن سبعين إلى ثمانين منهم على الفور تقريباً. ونُقل السيد غباغبو إلى كورهوغو، في المنطقة الشمالية، حيث يخضع منذ ذلك الحين للإقامة الجبرية في مقر رئاسي. وأُرسلت زوجته إلى أوديينيه في شمال شرق البلد حيث لا تزال أيضاً تحت الإقامة الجبرية. وبينما أُرسل بعض من كبار المسؤولين في نظام غباغبو إلى بونا وكاتيولا وكورهوغو، ما زال بعض أعضاء الجبهة الشعبية الإيفوارية في أبيدجان محتجزين في فندق بيرغولا كإجراء وقائي على ما يقال.

٤١- وفي نفس اليوم، قال الرئيس واتارا في خطاب بثه التلفزيون إنه أصر على ضمان سلامة السيد غباغبو وأعلن أنه سيطلب فتح دعوى قضائية ضد السيد غباغبو وزوجته والأشخاص الآخرين الذين قُبض عليهم. ورغم أن تأكيدات الرئيس واتارا بعدم تعريض أي شخص للأذى خلال التوقيف تستحق الثناء، فإنه لا بد من ملاحظة أن ديزيريه تاغرو، وزير الداخلية السابق، توفي في ١٢ أيار/مايو، بعد يوم واحد من اعتقاله، متأثراً بجروح قيل إنه أصيب بها خلال توقيفه. وقد أُبلغت شعبة حقوق الإنسان أنه سيتم إجراء تشريح للجثة لمعرفة المزيد عن الظروف المحيطة بوفاته. ومن المهم أن تجري الحكومة تحقيقات في ظروف وفاة السيد تاغرو.

٤٢- وبخصوص الأشخاص الذين تم القبض عليهم واحتجازهم في نفس الوقت مع السيد غباغبو، عملت شعبة حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة مع الحكومة على التأكد من أعدادهم الدقيقة وأسمائهم وأماكن احتجازهم. وتمكنت شعبة حقوق الإنسان من الوصول إلى بعض المحتجزين في بونا، وبيرغولا وبواكيه. بيد أن قائد القوات الجمهورية منع موظفي حقوق الإنسان بصورة منهجية من الوصول إلى المحتجزين في كوروغو. واجتمع موظفو حقوق الإنسان في بونا، التي سُمح لهم فيها بلقاء المحتجزين، مع سبعة من أعوان السيد غباغبو الرئيسيين. ولاحظ الفريق أن الظروف الصحية والإصحاحية كانت سيئة وكذلك كانت تهوية الزنازين، مما اضطر المحتجزين إلى النوم في خيام خارج الزنازين. وكانت المراحيض في الهواء الطلق دون مراعاة لخصوصية مستخدميها. كما لاحظ الفريق أن ثلاثة من المحتجزين بحاجة إلى عناية طبية خاصة. وأفيد عن قيام عناصر من القوات الجمهورية بإساءة معاملة بعض المعتقلين، بما في ذلك عن طريق تهديدهم بالقتل وإجبارهم على ممارسة تمارين رياضية.

٤٣- وفي غضون ذلك، بدأ مكتب المدعي العام إجراءات قضائية تمهيدية لمحاكمة السيد غباغبو ومعاونيه المقربين. بيد أن الرئيس واتارا طلب رسمياً إلى المحكمة الجنائية الدولية محاكمة مرتكبي الجرائم التي ارتُكبت اعتباراً من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي ٢٦ أيار/مايو، استجوب المدعي العام في أبيدجان ومعه المدعي العام لكورهوغو الرئيس السابق غباغبو. وجرى التحقيق بحضور لجنة من ستة محامي دفاع أفارقة تشكلت للدفاع عن السيد غباغبو. وكان الاستجواب هو الثاني للسيد غباغبو منذ توقيفه في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الاستجواب الأول، في ٧ أيار/مايو، لم يكن محامو السيد غباغبو والسيدة غباغبو موجودين.

٤٤- وتتابع شعبة حقوق الإنسان عن كثب حالات الاحتجاز وتذكِّر باستمرار السلطات الحكومية المعنية بمسؤوليتها عن ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمحتجزين، وكذلك ضمان تناول مسألة العفو بشكل صحيح لتجنب أي شعور بوجود عدالة انتقائية مما يمكن أن يقوض الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب. وواصلت عملية الأمم المتحدة

اجتماعاتها مع وزير العدل والمدعي العام في أبيدجان والمدعي العام العسكري لاستعراض جميع الجوانب ذات الصلة مع التشديد على ضرورة احترام حق جميع الأشخاص قيد الاحتجاز في مراعاة الأصول القانونية.

حادي عشر - حالة حقوق الإنسان بعد اعتقال السيد غباغبو

٤٥- بينما يسود هدوء نسبي في معظم أنحاء البلد تحت سيطرة القوات الجمهورية، بما في ذلك أبيدجان، أسفرت المواجهات بين القوات الجمهورية ورجال الميليشيات والمرتزقة الموالين لغباغبو إلى مقتل العديد من الأشخاص وتدمير ونهب الممتلكات. واستهدفت عمليات القتل التي نفذها رجال الميليشيات والمرتزقة الموالون لغباغبو إيفواريي الشمال، مما أسفر عن مناخ من الخوف وعدم الثقة ومخاوف جدية من أعمال انتقامية.

٤٦- كما يشكل عدم الانضباط والتجاوزات في صفوف القوات الجمهورية المكونة من عدة مجموعات مختلفة مع عدم وجود هيكل قيادة واضح، ومن مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة الأخرى، مصدر قلق. ووردت تقارير عن أعمال اعتقال تعسفي وتعذيب واغتصاب ونهب وابتزاز قامت بها بعض عناصر القوات الجمهورية على الحواجز وفي المنازل، ولكثير من هذه الأعمال أبعاد إثنية. وهناك أيضاً خطر مستمر بأن تقوم عناصر القوات الجمهورية وأنصار تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام بأعمال انتقامية ضد مؤيدي قوات الدفاع والأمن والأكثرية الرئاسية السابقتين، ويمكن لهذه الأعمال، إذا استمرت، أن تقوض بشكل خطير الجهود الرامية إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة.

٤٧ - وهناك تقارير كثيرة تشير إلى أن عناصر من القوات الجمهورية ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان في أبيدجان وبقية البلد. ففي عدد من أحياء أبيدجان، بما في ذلك يوبوغون وأنغريه وبلاتو والمنطقة ٤ وكوماسي وريفيرا وكوكودي. اعتُقل ما لا يقل عن ٣٠٠ شخص بصورة تعسفية ونقلوا إلى سجن في بواكيه ومراكز احتجاز أخرى. ومع أن غالبية هؤلاء تم الإفراج عنهم، تشير التقارير إلى أن ٥٦ شخصاً على الأقل ما زالوا قيد الاحتجاز.

٤٨- وخلال شهر أيار/مايو، تم توثيق العديد من حالات سوء المعاملة والتوقيف غير القانوني، تتبعها عمليات ابتزاز. وفي ٣ أيار/مايو، قيل إن مسلحين من القوات الجمهورية أطلقوا النار على شخص في حي أكاديمي سيتيه في يوبوغون وأصابوه في كل من يديه، وزعمت القوات الجمهورية أنه كان عضواً في الميليشيات، وهي تهمة نفاها أفراد أسرته. وذُكر أن أعضاء القوات الجمهورية وصلوا إلى منزل أسرة الضحية، وأمروهم جميعاً بالخروج والركوع، ثم اختاروا الضحية وأطلقوا النار عليه في وقت لاحق في كل من يديه، ونقلوه إلى إحدى قواعدهم، حيث اعتقل لمدة ستة أيام وأُطلق سراحه بعد أن دفع ٢٥٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي كدفعة أولى من مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك طلبوه من أسرته.

وفي ٢٣ أيار/مايو، توفي رجل في الثانية والخمسين من عمره في بنكرو، وهي دائرة من دوائر أوميه، في السجن بعد أن تعرض للضرب المبرح وسوء المعاملة على يد اثنين من أعضاء القوات الجمهورية المتمركزة في دوكويا (٧٤ كلم غرب ياموسوكرو). وقبل وفاته، استدعاه أعضاء القوات الجمهورية في ٢٢ أيار/مايو وبدأوا، بحضور شقيقه، ودون التحقيق معه، بركله وضربه بأعقاب بنادقهم.

ثاني عشر – الخلاصة والتوصيات

ألف – الخلاصة

٤٩- تسببت الأزمة السياسية في كوت ديفوار في مناخ من انعدام الأمن والإفلات من العقاب أدى إلى تجاوزات وانتهاكات واسعة النطاق فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقامت بعض الجهات الفاعلة السياسية، من خلال تصريحات وأفعال متطرفة، بتحريض المجتمعات المحلية وأنصارها على تنفيذ أعمال قوضت الإعمال الكامل لحقوق الإنسان. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدمت قوات الأمن القوة استخداماً مفرطاً وغير متناسب، وبالتعاون مع مجموعات الميليشيات والمرتزقة في بعض الأحيان.

٥٠- وبينما أسهم وجود القوات الجمهورية في استقرار الوضع الأمني بعد انتهاء أعمال القتال، لا يزال هناك فراغ أمني سببه أن العديد من أعضاء الشرطة والدرك تركوا مراكز عملهم في مختلف أنحاء البلد وتم نهب وتدمير العديد من مراكز الشرطة. وأدى ذلك، إلى جانب انتشار الأسلحة الصغيرة والجماعات المسلحة، إلى أعمال عنف، في كثير من الأحيان، ولا سيما على الصعيد الطائفي، مع ما صاحب ذلك من عواقب على حالة حقوق الإنسان. ويمكن لإنشاء قوة مسلحة مهنية جديدة وإعادة تأسيس مؤسسات القطاع الأمني أن يلعبا دوراً حيوياً في تبديد المخاوف المذكورة أعلاه، وهو أمر يستحق اهتماماً شديداً.

٥١- وستكون العمليات الجارية، على الصعيدين الوطني والدولي، لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب، أساسية في ضمان العدالة والمصالحة في كوت ديفوار. ويمكن لإنشاء لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة التي أعلن عنها الرئيس واتارا، أن يؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد، ولكن لا يمكن أن تحل محل تدابير ضمان المساءلة الجنائية. وتواصل شعبة حقوق الإنسان العمل مع الإدارات الحكومية ذات الصلة على تحديد التحديات والفجوات المؤسسية والقدرات المتصلة بتنفيذ إجراءات محددة لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

باء – التوصيات

٥٢- تمشياً مع ما ورد أعلاه، تقدم المفوضة السامية التوصيات التالية:

١- إلى حكومة كوت ديفوار:

(أ) اتخاذ تدابير فورية لمعالجة الثغرات الأمنية، من أجل توفير حماية كافية للسكان المدنيين، واعتماد سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، ومحاكمة أفراد قوات الأمن المتورطين في هذه الانتهاكات؛

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء أو إعادة بناء المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات القضاء والشرطة والمؤسسات الإصلاحية، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان ومساءلة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان؛

(ج) تدريب وتوعية الشرطة والدرك والقوات المسلحة والسلطة القضائية بكيفية التعامل مع حالات العنف الجنسي والجنساني وتقديم خدمات المساعدة القانونية للضحايا؛

(د) التأكد من أن ظروف احتجاز السيد غباغبو وزوجته والمسؤولين السابقين وغيرهم من المحتجزين تتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بوصول المنظمات ذات الصلة المفوضة مراقبة مراكز الاحتجاز إليهم، والتعجيل بملاحقتهم قضائياً ومحاكمتهم وفقاً للأصول القانونية الدولية ولمتطلبات المحاكمة العادلة؛

(هـ) وضع استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية تشمل، في جملة أمور، المساءلة ودفع تعويضات، والتحقق من عدم ارتكاب رجال الأمن والسلطة القضائية لأي انتهاكات؛ وضمان أن تتأسس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة وتعمل وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك إجراء مشاورات مع الضحايا ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بنطاق ولايتها وتعيين أعضائها، بغية ضمان التوازن في التمثيل الإثني والإقليمي والديني والجنساني والسياسي؛

(و) المعالجة الشاملة للأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك التمييز الإثني والديني والجنساني، واختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين أجزاء مختلفة من البلد، فضلاً عن النزاعات على الأراضي والنزاعات بين الطوائف، وتنفيذ برنامج مصالحة وطنية؛

(ز) استعراض وتنفيذ توصيات اللجنة الدولية للتحقيق بشأن كوت ديفوار المكلفة من جانب مجلس حقوق الإنسان من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف

إلى كسر حلقة الإفلات من العقاب، وتقديم الجناة إلى العدالة، وإعادة تأهيل الضحايا فيما يتعلق بالحقوق والكرامة؛

(ح) إصدار دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة كوت ديفوار؛

٢- إلى المجتمع الدولي

(أ) تقديم المساعدة إلى حكومة كوت ديفوار للتسريع في إعادة إنشاء المؤسسات القضائية، بما في ذلك المؤسسات المتعلقة بقضاء الأحداث؛

(ب) تقديم المساعدة المناسبة للمنطقة من أجل معالجة الآثار الإقليمية لجهودها التطبيعية الجارية، وخصوصاً في ضوء تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الإيفواريين إلى البلدان المجاورة، واشتراك المرتزقة في الصراع وما نجم عن ذلك من انتشار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.